جامعة ابن زهـر

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

شعبة اللغة العربية وآدابها

أكادير

محاضـــرات

وحــدة: النحو3 (السداسي الثالث)

الموسم الجامعي: 2019 ـ 2022

الأستاذ: مصطفى مامـــوني علوي

محاور المادة

المنصوبـــــات

- مقدمة: تحديد المفاهيم: العلة النحوية ـ العامل والمعمول والعمل ــ المنصوب والمرفوع،
- التعدي واللزوم (المفعول به : تحديده، رتبته، إعرابه، مظاهره...)،
- المفعول المطلـق،
- الحـــــــال،
- المفعول لأجلــه،
- الاستثنـــاء،

بعض المصادر والمراجع

- الكتاب لسيبويه / أبو بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
- شرح المفصل (الزمخشري) لموفق الدين يعيش ابن علي يعيش النحوي
- شرح الكافية في النحو للأستربادي
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني
- النحو الوافـــي لعباس حسن.

المحاضرة 1

- تحديد المفاهيم:

1- مفهوم العلة النحوية وتطورها:

العلة النحوية هي تفسير ظاهرة من الظواهر اللغوية، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى وجودها.وقد كان العرب يعللون الظواهر اللغوية التي تعترضهم، غير أن هذه التعليلات كانت مطبوعة بالطابع الفطري، حيث كانوا يعتمدون في ذلك على طبعهم وسليقتهم[1] وكان هذا التعليل يرافق النحو منذ نشأته. يذكر ابن سلام الجمحي أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي " كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"؛ وكان يتعقب الفرزدق، وينتقده كثيرا، ومن ذلك أن الفرزدق مدح يزيد بن عبد الملك قائلا:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتًا أو <u>مجلفُ</u>

فقال له ابن أبي إسحاق: على أي شيء ترفع"أو مجلف"؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك. فابن أبي إسحاق كان يرى أنه كان ينبغي على الفرزدق أن ينصب "مجلف" باعتبارها معطوفة على منصوب، إلا أن أبا عمرو بن العلاء يرى غير ذلك، إذ قال للفرزدق: أصبت. وهو جائز على المعنى، أي لم يبق سواه"[2]

وقد كانت تعليلات النحاة في بداية الأمر، أي عند سيبويه ومن سبقه وعاصره من النحاة، تسعى وراء التفسير المباشر، وتطبعها العفوية والبساطة بدون تكلف ولا تعقيد.

وفي **القرن الثالث للهجرة** انتشرت العلة النحوية عند النحاة حتى أصبحت رديف الحكم النحوي عند المبرد. لقد اهتم هذا الأخير بالتعليل اهتماما كبيرا، ويتخذه سلاحا للمناقشة والبحث. كان يختلف مع سيبويه في مجموعة من العلل النحوية ولم يكن في أغب الأحيان حول الحكم النحوي.

وتنتقل العلة النحوية في **القرن الرابع للهجرة** من طور البساطة إلى طور التقعيد، فقد اصطبغت بالصبغة الفلسفية والمنطقية[3].

وكان ممن هاجم العلل النحوية ابن سنان الخفاجي (466ه)، وابن مضاء القرطبي. ولم يهاجم ابن مضاء جميع العلل، وإنما ميز بين العلل الأول والعلل الثواني والثوالث. بل العلل الأولى ورفض غيرها، مثل سؤال السائل عن "زيد" من قولنا:" قام زيد" لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل. وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، أو ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

---

1 - النقد الأدبي...،

2 - الموشح للمرزباني.

3 - انظر الإيضاح في علل النحو: المقدمة للدكتور شوقي ضيف.

ـ أقسام العلة النحوية:

قسم ابن السراج العلل النحوية تبعا للغاية منها إلى ضربين: العلل الأول وهي التي تؤدي إلى تحقيق الغاية من النحو، وهي تعلم كلام العرب، أما علة العلة فهي تفيد في الكشف عن حكمة العرب في لغتهم. فقد رأى ابن جني أن علة العلة إنما هي "شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى".

قام القوم إلا زيدا - فيقال: لم نصبتَ زيدا؟ - فيقال: لأنه مستثنى

- ثم يقول: ولمَ نصب المستثنى؟ - فيقال: لأنه فضلة

- ولو شئت أجبت مبتدئا: لأنه فضلة.

ثم قسمها الزجاج إلى: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، وهي نفسها العلل الأول والثواني والثوالث السابقة.

ـ تولد العامل من العلل النحوية

كل قاعدة نحوية لا بد لها من علة، لذلك تساءل العرب: لم رفع "زيد" في قولنا: قام زيدٌ. ولم نصب في قولنا: ضرب محمد زيدًا، ولم جر في قولنا: هذا غلام زيدٍ. فالتمسوا لذلك عللا: فقالوا:1- لأنه فاعل، 2- لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل، 3- لأنه مضاف.

ثم فكروا في **الحالات الإعرابية**: الرفع والنصب والجر والجزم، وفي **الحركات الإعرابية** الدالة عليها: الضمة والفتحة والكسرة والسكون، وتساءلوا من الذي أوجدها؟ وهل يعقل أن توجد نفسها بنفسها؟، وكانوا قد تأثروا بعلم الكلام، فلا أثر إلا بمؤثر.

بعد تفكير استقر عقل النحاة على أنه لا مرفوع إلا برافع، ولا منصوب إلا بناصب، ولا مجرور إلا بجار ولا جزم إلا بجازم. فهذه الحركات الإعرابية لا يمكن أن توجد إلا بمؤثر أوجدها. وهذا المؤثر هو العامل، فهو الذي أحدث الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم.

فقالوا إن الفعل هو الذي عمِل الرفع في الفاعل، وهو الذي أوجد الضمة؛ كذلك قالوا: إن الفعل هو الذي عمل النصب في المفعول به وأوجد الفتحة، وقالوا أيضا إن الذي عمل الجر في المضاف إليه هو حرف الجر المقدر والتأثير له.

العامل: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

ما عمل في غيره شيئا من رفع أو نصب أو جر أو جزم.

ولذلك لابد للعامل أن ينشئ شيئين اثنين:

- الحالة الإعرابية: الرفع، النصب، الجر، الجزم؛
- العلامة الإعرابية: التي تقع في آخر الكلمة وهي: حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف.

2- مفهوم العامل والمعمول والعمل:

العامـــل:هو ما يحدث الرفع، أو النصب،أو الجزم، أو الكسر، فيما يليه. وقد اتفق جمهور النحويين البصريين والكوفيين على اعتماد العوامل النحوية، كما اتفقوا على تقسيمها إلى قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية. و**العوامل اللفظية** هي الفعل وشبهُه (اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل)، والحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والتي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وحروف الجر، والمضاف والمبتدأ، والحروف التي تنصب المضارع أو تجزمه. أما **العوامل المعنوية** فيعني التجرد من أي عامل لفظي كما هو الشأن بالنسبة للفعل المضارع، نحو: يكتب زيد؛ و للمبتدإ في نحو: زيد واقف.(إنه عنصر جوهري في الفكر النحوي العربي)

المعمول: هو ما يتغير آخره برفع، أو نصب، أو جزم، أو كسر، بتأثير العامل فيه. والعمولات هي الأسماء ما عدا اسم الفعل، والفعل المضارع. منها المعمول مباشرة (الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، اسم الفعل الناقص وخبره، اسم إن وأخواتها وأخبارها، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمضاف إليه، والفعل المضارع. ومنها المعمول بالتبعية كالنعت والعطف والتوكيد والبدل، فالعامل فيها هو العامل في متبوعها الذي يتقدمها.

العمل: ويسمى الإعراب، أي الأثر الحاصل بتأثير العامل، من رفع، أو نصب، أو كسر، أو جزم.(أي العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة، أي تحدد وظيفتها فيها)

(ضرب زيد خالدا)

الفراء : الفعل **يوجب** الرفع في الفاعل- والفعل+الفاعل **يوجب** النصب للمفعول

يزيد بن معاوية: الفعل يوجـــب الرفع للفاعل و الفاعل يوجـــب النصب للمفعول

البصويون: الفعل يوجـــب الرفع للفاعل ويوجب النصب للمفعول

أما "زيد واقف أمام الكلية": الكوفيون: 'زيد' يرفـــع 'واقف' و 'واقف' يرفع 'زيد'

البصريون: التجرد من العوامل اللفظية (الابتداء) هو عامل الرفع في المبتدإ- والمبتدأ هو عامل الرفع في الخبر. / احتمال آخر الابتداء يوجب الرفع للخبر والاحتمال الأخير: الابتداء والمبتدأ يوجبان الرفع للخبر.

3- مفهوم المنصوب / والمرفوع.

يجب أن نفهم من مصطلح المنصوب أنه مقابل لمصطلح المرفوع. لكن ما هو المنطلق؟ وما هو الهدف؟ هدفي في ذلك هو أن أفرق بين المركبات التي أسندت إليها حركة إعرابية واحدة، أي هل كل ذي فتحة يدخل ضمن المنصوب؟ أما منطلقي فهو البحث عن سبب انتصاب المنصوب وسبب ارتفاع المرفوع (أي موجب الرفع وموجب النصب - العامل).

فماذا في قولنا: ضرب زيد عمرا.

يرى الفراء من الكوفة أن الفعل هو الذي أوجب الرفع في الفاعل، وأن المركب من الفعل والفاعل هو الذي أو جب النصب في (عمرا). ويرى يزيد بن معاوية بأن الفعل يوجب الرفع للفاعل والفاعل

يوجب النصب للمفعول. أما المدرسة البصرية فترى بأن الفعل هو الذي يوجب الرفع للفاعل ويوجب النصب للمفعول.

لكن قولنا: زيد واقف أمام الكلية؛ لا تحل بالقواعد السابقة لأنها لا تتوفر على فعل، إذن نخلص بأن الفعل لا يوجب الرفع ولا النصب.والحل لذلك هو تعليل رفع الاسمين: (زيد واقف).

فالكوفيون يرون بأن (زيد) يرفع (واقف)، وواقف يرفع (زيد)، أي أن المبتدأ والخبر كل منهما يوجب الرفع في مراكبه. و في مقابل ذلك نجد البصريين الذين يرون بأن التجرد من العوامل اللفظية هو (الابتداء) هو عامل الرفع في المبتدأ، والمبتدأ هو عامل الرفع في الخبر. أما الاحتمال الأخير لذلك هو أن الابتداء والمبتدأ هما اللذان أوجبا الرفع للخبر.

و نخلص من ذلك بأن الفعل غير كاف في عملية الرفع، بل أن الابتداء يوجب الرفع أيضا.

أما تعليل نصب "أمام الكلية" فيرى الأستربادي بأن المركب يمكن أن يكون داخل الجملة أو خارجها، وكل مركب كان داخل الجملة فهو مرفوع، وكل مركب كان خارج الجملة فهو منصوب، والجملة هنا مقصورة على العمدتين. ومفهوم العمدة ما تتعلق الإفادة به (زيد واقف). وما زاد عن العمدتين لا يدخل إلى الجملة كان فضلة، وكونه خارج الجملة هو موجب انتصابه.

وقولنا: (إن زيدا مريض)، فكلمة (زيدا) هنا ليست من المنصوبات لأنه داخل الجملة (مبتدأ)، ولأن الفائدة لا تحصل من (إنّ) و (مريض) (وما يراكبه)، والدليل على ذلك هو أن الحرف لا يكون مع نظيره و لا مع الاسم و لا مع الفعل جملة.

المحاضرة 2

تعدي الفعل، ولزومُه/ المفعـــول به

تحديد مفهوم التعدي لغة واصطلاحا:

ما معنى التعدي؟ وما معنى تعدي الفعل؟ / وما معنى اللزوم؟

من معاني لفظ "التعدي" التي جاءت في لسان العرب: معنى التجاوز، يقال «عدَّا طورَه»، أي: تجاوز حدَّه، أي أن الفعل افتقر وجوده إلى محل غير الفاعل، وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب: بمن فعلتَ؟ ، فيقال: فعلت بفلان، نحوُ: فِعل «ضرب»، و «قَتل»، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا[4].

والفعل قسمان: متعدٍّ ولازم، وهذا مذهب أغلب علماء النحو، ومن هؤلاء صاحب الألفية ابن مالك رحمه الله في قوله: "ولازم غير المعدى".

والفعل – كما يقول عباس حسن- ينقسم إلى أربعة أنواع: « نوع متعد فقط، ونوع لازم فقط، ونوع صالح للأمرين، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما، والثلاثة الأولى أقسام للتام وحده[5] **».**

ونتساءل أولا: ما الفعل التام؟

ما معنى التام: (هو ما يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى الأساسي للجملة (ساد الهدوء- أضاء النجم)، أما الناقص فهو الذي لا يكتفي بمرفوعه في ذلك، وإنما يحتاج لمنصوبه حتما، مثل: كان وأخواتها، وهذه الأفعال الناقصة **لا توصف بأنها متعدية أو لازمة،** وإنما هي قسم مستقل، ومثلها الأفعال **المسموعة** التي تصلح للأمرين؛ فتستعمل في المعنى الواحد لازمة ومتعدية، نحو: شكر– ونصح... فهذه الأفعال وأشباهها قسم قائم بذاته أيضا)[6] ، فنقول: شكرتُه، وشكرتُ لهُ – نصحتُه ونصحتُ له وما أشبههما).

والمتعدي في اصطلاح النحاة: هو « الذي ينصب بنفسه مفعولا به، أو اثنين، أو ثلاثة؛ من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف الجر، أو غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم [7]**» .** نحو: ضربتَ زيداً – أكلتَ رمانةً – سمعت الخبرَ – ظننت الراويَ مخطئاً – لكن الصحف أعلمتنا الخبر صحيحاً...

أما **اللازم فهو الذي لا ينصب بنفسه مفعولا به أو أكثر، وإنما ينصبه بمعونة حرف جر، أو غيره مما يؤدي إلى التعدية،** نحو: أسرف الأحمق في ماله، انتهى به الأمر إلى الفقر، قعد في بيته؛ فكل

---

4 - شرح المفصل، ابن يعيش، ج4، ص 295.

5 - النحو الوافي، عباس حسن، ج2،هامش رقم: 150.

6 - المرجع نفسه، ج 2، ص.150.

7 - .....

من (مال) و(فقر) و(بيت) **هي في المعنى – لا في الاصطلاح-** مفعولا به لفعل قبلها. فعمل الفعل، أو أثره أوصَلَه حرف الجر؛ **أو لا مفعول له،** نحو: قام زيدٌ – ذهب عليٌّ.

أما النوع **المسموع ويسمى متعديا ولازما** فمثل: شكر، و نصح، ودخل. نحو: شكرت لله على ما أنعم – ونصحت للعاقل بشكره، أو شكرت الله على ما أنعم – ونصحت العاقل بشكره/ دخلت في الدار، ودخلت الدارَ. كما **سُمِع** عن العرب: تمرون بالديار، تمرون الديار – توجهت إلى مكة، توجهت مكة – ذهبت الشام، ذهبت إلى الشام: فهذه الأفعال وأشباهها قسم قائم بذاته أيضا، وهذا نوع قليل جدا عند العرب، فهو غير مطرد. (عباس حسن 150/2). وهذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض كما يقول النحويون.

قال جرير يهجو الأخطل:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم علي إذن حرام (بالديار)

ضوابط الفعل المتعدي

يقول ابن مالك رحمه الله:

علامةُ الفعلِ المُعدَّى أن تصــلْ «ها» غيرِ مصدرٍ به، نحوُ عَمِلْ

وضع النحاة ضوابط من أجل تيسير التمييز بين الفعل المتعدي واللازم، ومنها:

1 - أن تتصل بالفعل المتعدي هاء (ضمير) تعود على غير مصدر(اسم جامد أو مشتق) وغير ظرف، وهي هاء المفعول به، نحو:(البابُ أغلقته – الخيرُ فعله، الأوراق أخذتها) فالمعنى هنا قد استقام؛ أما (الولد ماته، الغرفة قعدتها) فالمعنى لا يستقيم، ندرك فساد المعنى والأسلوب ، فالفعل هنا لازم. ولماذا احترز ابن مالك بـ "هاء" غير المصدر/ غير الظرف من هاء المصدر، لأن هذا الضمير يعود على المصدر من الفعل المتعدي واللازم على السواء؛ هذا يعني أن الضمير العائد على المصدر أو الظرف لا يصلح أن يكون أداة للتمييز بين المتعدي واللازم. فمثال المتصل بالمتعدي« الضربُ ضربتُه زيداً »، أي ضربت الضرب [زيداً] ، ومثال المتصلة باللازم «القيامُ قمته»، أي قمت القيام. أما الضمير العائد على الظرف كقولنا: الساعة استرحتها (فعل لازم).

2 **صياغة اسم المفعول من الفعل التام المراد تمييزه،** فإن أدى اسم المفعول من الفعل التام المعنى دون حاجة إلى الجار والمجرور، كان الفعل متعديًا، وإن احتاج إلى الجار والمجرور كان الفعل لازمًا. ومثال ذلك:

(الواجب مكتوبٌ) فالمعنى مستقيم؛ إذًا فالفعل (كتب) متعد، وكذلك اللأفعال:(فتح- أكل-أعلن..). أما قولنا: (الصف مقعود)، فالمعنى غير مستقيم، فالفعل يحتاج إلى جار ومجرور (الصف مقعود فيه)، إذًا فالفعل (قعد) لازم ومثل ذلك:(**يئس،** هتف...)

ملاحظة: يقول النحاة بأن معرفة التعدية واللزوم تكون باستخدام أحد الضابطين أو باستخدام أحدهما. والضابط الصحيح هو اللغة بتراكيبها كما وردت عن العرب.

عمـــل الفعل المتعـــــدي

3 قال ابن مالك:

فانصبْ به مفعولَه إن لم ينُـب عن فاعلٍ، نحوُ تدبَّرتُ الكتـبْ

يجب أن نفهم هنا، أن **المفعول به** هو المعمول الوحيد الذي يختص به **الفعل المتعدي** في النصب ويكون فضلة في الغالب، فأما غيره من المفاعيل(المفعول المطلق، المفعول معه، المفعول لأجله، المفعول فيه) **فيشترك في نصبها** المتعدي واللازم؛ تقول: ضربت ضربا – قمت قياما- سرت والنهر- ....[8]. ولا يكون المعمول هنا منصوبا(المفعول به) إلا إذا كان العامل(الفعل) مبنيا للمعلوم؛ نحو تدبَّرتُ الكتبَ ، فقولك الكتبَ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. أما إذا ورد العامل مبنيا للمجهول فإن النصب ينزع من معموله ويحل محله الرفع، فيصير المفعول به نائبا للفاعل نحو: تُدبرتِ الكتبُ، لأن العامل مبني للمجهول. وهذا هو المقصود عند الناظم.

وقد يُرفع المفعول ويُنصب الفاعل عند أمن اللَّبْس (فهم المعنى وعدم الإلتباس)، كقولهم: خرق الثوبُ المسمار، وكسر الزجاجُ الحجر، ولا يقاس على شيء من ذلك وإنما سمع فقط عن العرب، ومثله قول الشاعر[9] :

مثلُ القنافذِ هدَّاجونَ قدْ بلغَتْ * نجرانَ أو بَلغتْ سَوْآتِهم هجرُ**

فالسوءات هي الفاعل في الأصل فكان أن تكون مرفوعة، لأنها هي البالغة، و هجر هي المفعول به في الأصل، فجاءت مرفوعة. إذا فالأصل هو: بلغت سوءاتُهم هجرَ.

وسُمع أيضا:

إنَّ منْ صادَ عقعقًا لمَشُومُ كيف من صادَ عقعقان وبومُ

الشاهد هنا هو: (صاد عقعقان وبوم) حيث رفع المفعول به (عقعقان) والمعطوف عليه (بومُ) والأصل هو: صاد عقعقين وبوماً بالنصب.

فالاسم المنصوب في هذه الأمثلة هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول به، وأن التغير لم يحصل إلا في الحركات الإعرابية، لكن الجوهري ذهب إلى أن المنصوب هو المفعول به، والمرفوع هو الفاعل، والتغير إنما حصل في المعنى، وهذا رأي لجماعة النحاة[10].

ملاحظات

يجب أن نعلم أن الفعل المتعدي هو الذي ينصب مفعولا به واحدا أو مفعولين أو ثلاثة مفعولات.

---

8 ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص. 484.

9 ـ همع الهوامع لجلال الدين السيوطي، ج 1، ص.186.

10 ـ انظر شرح ابن عقيل: ج 1، ص.485.

- الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد كثير لا يعد ولا يحصى، نحو: (ربح الطالب جائزة).
- الفعل المتعدي إلى مفعولين به: وهو قسمان، قسم ينصب **مفعولين** ليس أصلهما مبتدأ وخبر، فالأول مثل: أعطى، ، ووهب ، وألبس، وسأل، ومنح، وكسا ، مثل: (وهبت الطالب جائزة، ألبس الأب الإبنَ كسوةً).

أما القسم الذي ينصب **مفعولين** أصلهما مبتدأ وخبر فهو ثلاثة أنواع:

أ- **أفعال اليقين** وهي: رأى، علم، وجد، ألفى، درى، تعلمْ.

ب- **أفعال الظن** وهي: ظن، خال، حسب، زعم، عدّ، حجا، هبْ.

ت- **أفعال التحويل** وهي: صيَّر، ردّ، اتخذ، ترك، جعل.

4 الأفعال التي تطلب ثلاثة **مفعولات**(المفعولين الثاني والثالث منها أصلهما مبتدأ وخبر): أعلم و أرى، وأنبأ و نبَّأ وأخبر وخبّرَ و حدَّث.(أفعال مزيدة).

ـ نظرة مختصرة عن أشكال المفعول به:

1- يأتي المفعول به اسما ظاهرا، نحو: كسر زيدٌ الزجاجَ

2- يأتـــــــــــــــي: ضميرا متصلا، نحو: الكتابُ قرأته

3- يأتـــــــــــــــي: ضميرا منفصلا، نحو: إياك نعبد

4- يأتـــــــــــــــي: مصدرا مؤولا، نحو: أرجو أن تزورني ⟺ أرجو زيارتك

5- يأتـــــــــــــــي: جملة مؤولة بمفرد، نحو: ظننتك تجتهد ⟺ظننتك مجتهدا

6- يأتـــــــــــــــي: جملة غير مؤولة، نحو: قال: إني عبد الله

7- يأتـــــــــــــــي: جملة اختصاص: نحن المسلمين موحدون

8- يأتـــــــــــــــي: مجرورا بحرف جر أصلي: نحو: أمسكت بالقلم.

ترتيب الفاعل في المعنى والمفعول في المعنى

قال ابن مالك:

والأصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنًى كمَنْ مِنْ " ألبِسَنْ مَنْ زاركم نسْج اليَمن"

ويلزَمُ الأصــلُ لمُوجبٍ عَــرى وتركُ ذاكَ الأصـلِ حَتْـمًا قد يُـــرى.

قلنا بأن الجملة قد تشتمل على مفعولين: **إما أصلهما مبتدأ وخبر ، أو ليس أصلهما كذلك.**

1- إذا اشتملت الجملة على مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: (ظننت زيدا قادمًا)، فالترتيب الطبيعي لهذين المفعولين هو أن يكون ما أصله مبتدأ أولا، وهو هنا (زيد)، وأن يكون ما أصله الخبر ثانيا (قادما). أما إذا كان في الجملة ثلاثة مفعولات، نحو: خبرت زيدا عمرا قادما، فالترتيب الطبيعي هنا أن يكون ما أصله المبتدأ في المرتبة الثانية، وهو هنا (عمرو) وأن يكون ما أصله الخبر في المرتبة في الثالثة، وهو في المثال (قادم)، وأن يكون ما هو فاعل في المعنى أولا، وهو في المثال (زيد)، إذ أنه عِلِم أن عمرا قادم عندما خبرته. **الخلاصة**: الترتيب الطبيعي في حالة المفعولات الثلاثة واجب ولازم، لأن أي إخلال به يوقع في اللبس.

2- إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل (يعني ليس أصلهما مبتدأ وخبر)؛ فالأصل (الغالب) هو تقديم ما هو فاعل في المعنى، نحو: " أعطيت زيدا درهما" فزيد هنا فاعل في المعنى لأنه الآخذ للدرهم. وكذا في قول الناظم:"ألبسن من زاركم نسج اليمن"، فـ "من" مفعول أول و"نسج" مفعول ثان، والأصل تقديم "من" (لأنه اللابس) على " نسج اليمن".

وقوله: "ويلزم الأصل"، أي تقديم الفاعل في المعنى، إذا خشي الالتباس والوقوع في الشك، نحو: أعطيت زيدًا عمراً، فيجب تقديم الآخذ منهما، ولا يجوز تقديم غيره.

وقد يترك هذا الأصل، فيعمل على تقديم الذي هو مفعول في المعنى ، وتأخير الذي هو فاعل في المعنى، إذا اتصل الفاعل في المعنى بضمير يعود على المفعول في المعنى، نحو: "أعطيت الدرهمَ صاحبَهُ" فقد قدمت ما يفيد المفعول في المعنى وهو (الدرهم) فلا يجوز تقديم (صاحبَه) وإن كان فاعلا في المعنى؛ فلا تقول: أعطيت صاحبَه الدرهمَ" لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. (لأن الضمير هنا يعود على (الدرهم) وهو متأخر لفظا ورتبة ' فعل فاعل مفعول') (لايعود الضمير على متأخر رتبة)

<u>تلخيص مسألة تقديم المفعول الأول والمفعول الثاني اللذين ليس أصلهما مبتدأ وخبر</u>

أ- **<u>تقديم الفاعل في المعنى</u>**:

- خوفا من اللبس: أعطيت زيدا عمرا.
- أن يكون المفعول في المعنى محصورا فيه: ما كسوت زيدًا إلا جبةً- ما أعطيت خالدا إلا درهما.
- أن يكون الفاعل في المعنى ضميرا والمفعول في المعنى اسما ظاهرا: أعطيتك درهما.

ب- **<u>تقديم المفعول في المعنى</u>**

- أن يكون الفاعل في المعنى متصلا بضمير يعود على المفعول في المعنى: أعطيت الدرهمَ صاحبَه.
- أن يكون الفاعل في المعنى منهما محصورا فيه: ما أعطيت الدرهمَ إلا زيداً.
- أن يكون المفعول في المعنى منهما ضميرا والفاعل في المعنى اسما ظاهرًا: الدرهمُ أعطيتُه بَكرًا

ت- **<u>جواز تقديم الفاعل أو المفعول في المعنى</u>**

- فيما عدا ما ذكر من مواضع الحالتين السابقتين؛ منها قولك: أعطيتُ زيدًا مالَه؛ يجوز أن تقول فيه: أعطيتُ مالَه زيدًا. فالضمير إن عاد على متأخر لفظا فقد عاد على متقدم رتبة.

" أجاز النحاة تقديم حامل الضمير إذا كان الضمير يعود على المتأخر لفظا لا رتبة، وهو هنا المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى).

حذف المفعــول به

قال ابن مالك:

وحذْفَ فضْلةٍ، أجِزْ، إنْ لم يضِرْ كحذفِ مَا سِيقَ جوابًا أوْ حُصِرْ

الفضلة اسم يطلقه النحاة على كل لفظ معناه غير أساسي في جملته كالمفعول به، على خلاف العمدة التي لا يمكن الاستغناء عنها (كالمبتدإ أوالخبر أوالفاعل أو نائبه...).ويجوز حذف المفعول به (الفضلة) لغرض لفظي أو معنوي.

1- جواز حذف المفعول به لفظا:

يجوز حذف المفعول به لفظا للأسباب الآتية:

- ✓ **المحافظة على وزن الشعر:**

قال أحمد شوقي:

ما في الحياة لأنْ تُعا تِب أو تُحاسب مُتَّسع

فمفعول فعل (تعاتب) و (تحاسب) محذوف للمحافظة على وزن الشعر، وتقديره: تعاتب المخطئ أو تحاسبه.

ومنه قول الشاعر:

شكرتُك، إن الشكر نوع من التقى * وما كل من أَوليته نعمة يقضِي**

أي: يقضي حقها من الشكر

- ✓ **مناسبة فواصل الآيات:**

قال تعالى: (ما أنزلنا عليك القرآن إلا لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى)، (والضحى والليل إذا سجا، ما ودعك ربك وما قلى) فحذف مفعول الفعل (يخشى) ولم يقل يخشاه/ (الله)، لكي تتناسب الكلمة في وزنها مع (تشقى).

- ✓ **الرغبة في الإيجاز**:

نحو قولنا: دعوت البخيل للبذل، فلم يقبل (أي لم يقبل الدعوة)؛ وقال تعالى : "ما ودعك ربك وما قلى"، فالكاف في ودعك مفعول به، وأما مفعول قلى فمحذوف، وهو الكاف، اختصارا.

✓ ومن ذلك أيضا **الاقتصار** في الكلام، قال تعالى:" ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون". فمفعول الفعل يعلم محذوف، وتقديره: يعلمونه، (هم من ذوي العلم)

✓ **إن دل عليه دليل:**

نحو قوله تعالى: "وما يتّبع الذين يدعون من دون الله شركاء"فـ (شركاء) مفعول يتّبع، أما مفعول يدعون فهو محذوف لدلالة المعنى عليه، وهذا يفهم من السياق، وتقديره: يدعون آلهة. وكذلك في قوله تعالى أيضا:" أين شركائي الذين كنتم تزعمون" أي يزعمونهم شركاء.

ويحذف المفعول به أيضا:

✓ **بعد (لو شاء)**، نحو قوله تعالى:" فلو شاء لهداكم أجمعين". والتقدير هو: فلو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين. أو قوله تعالى: "ولو نشاء لطمسنا على أعينهم" والتقدير هو: ولو نشاء طمْسَها لطمسنا على أعينهم.

✓ **بعد نفي العلم**: نحو قوله تعالى:" ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون" والتقدير هو: لايعلمون أنهم السفهاء. فالمصدر المؤول من أن ومعموليها (هم، السفهاء) في محل نصب مفعول به محذوف. ومن ذلك قوله: "ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون"؛ أي لا تبصرون الحق.

✓ **إن كان عائدا على الموصول**:، نحو قوله تعالى: "أهذا الذي بعث الله رسولا" فالتقدير هو: بعثـــه، فالمفعول به هنا (هـ) يعود على الاسم الموصول (الذي) فجاز حذفه.

2- حذف المفعول به معنى:

يحذف المفعول به معنى لاحتقار الفاعل إياه أو لاستهجانه، ومن ذلك قوله تعالى: " كتب الله لأغلبن أنا ورسلي"، حيث حذف المفعول به معنى لاحتقار الفاعل إياه، فالشاهد هو : الكافرين، وتقديره: كتب الله لأغلبن أنا ورسلي الكافرين. ويحذف لاستهجان الفاعل إياه مثل ما جاء في قول عائشة: (ما رأيت منه ولا رأى مني) فالشاهد هو (العورة)؛ أي ما رأيت العورة منه ولا رأى العورة مني.

3- امتناع حذف المفعول به

يمتنع حذف المفعول به ـ كما يقول النحاة ـ في نوعين:

أـ أن يكون المفعول به جوابا لسؤال: نحو أن يقال: من ضربت؟ فتقول: ضربت زيدا. فلا يجوز حذف (زيدا) لأن حذفه يؤدي إلى عدم تمام المعنى في ذهن السامع.

ب ـ أن يكون المفعول به محصورا بـــ"إلا" أو "إنما"، نحو: **ما ضربت إلا زيدا ـ إنما ضربت زيدا**. هنا لا يجوز حذف المفعول به، لأنه سيبقى الكلام دالا على نفي الضرب مطلقا. ولذلك وجب إثبات الفعل في السياق.

حذف عامل المفعول به

قال ابن مالك:

ويُحذفُ النّاصِبُها، إنْ عُلمـــَا، وقدْ يكـونُ حذفَـه مُلتَزَمَـــا

تعترض للعامل (الفعل) في المفعول به (المعمول) أحوال يجوز حذفه فيها، وأحوال يجب حذفه فيها. فالعلماء يجيزون حذف العامل في موضعين شريطة أن يكون معلوما بقرينة تدل عليه:

أولا: أن تكون الجملة جواب استفهام، مثل قولنا: ماذا حصدت؟، فتقول: قمحا. فالشاهد قولك في جواب الاستفهام: عليـــا، حيث حذف قبله العامل (حصدت) لدلالة ما قبله عليه (ماذا حصدت؟).

قال الشاعر:

أ مَجْدًا بلا سعْي؟ لقد كذّبتْكُمُو نفوسٌ ثناها الذّل أن تَتَرفّعا

يريد الشاعر: أتحبون مجدا بلا سعي؟ أو نحوه...

ثانيـــا: أن تكون الجملة غير جواب استفهام، نحو قوله تعالى:" ولوطًا إذ قال لقومه". فالشاهد هو قوله: لوطًا، فهو مفعول به منصوب وعامله فعل مضمر تقديره: وأرْسلنا. ومثله: قوله تعالى:" ولسليمان الريح"، أي وسخرنا لسليمان...، ومنه قوله تعالى:" ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها"، أي واذكر مريم...

أما الأحوال التي يوجب فيها العلماء حذف عامل المفعول به فهي أبواب منها: الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، والأمثال.

ـ باب الاشتغال: يجب حذف عامل المفعول به إذا تقدم المفعول به على فعل عمل في الضمير العائد على المفعول؛ نحو قوله تعالى:" والأرض بعد ذلك دحاها"؛ فالأرض مفعول به محذوف وجوبا يفسره ما بعده، والتقدير هو: ودحا الأرض بعد ذلك. ومثل ذلك قولنا: زيدا رأيته. فقد تقدم (زيد) إلى صدر الكلام بعد أن ترك مكانه ضميرا يصلح أن يشتغل هذا المكان.

ـ باب النداء: ومنه قوله تعالى:" يا إبراهيمُ لقد صدّقت الرّؤيا". فالشاهد في الآية هو حرف النداء (يا) الذي ناب مناب الفعل، تقديره: أنادي ـ أدعو. و (إبراهيم) منادى مبني على الضم(لفظا) في محل نصب مفعول به (معنى)[11].

ـ **التحذيـــر**: ويكون بأداة (إياك) وأخواتها، وبالعطف، والتكرار. ومن ذلك قولنا: إياك الأسدَ. فالأسد: مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره (باعد) أو (اخذر)؛ أي إياك باعدِ الأسد/ إياك احذر الأسد. أما التحذير بالعطف فنحو قولنا: رأسك والسيفَ. فقولنا: (رأسكَ)و(السيفَ) مفعولان لفعلين محذوفين وجوبا تقديرهما: باعد رأسكَ واحذر السيفَ. أما التحذير بالتكرار فنحو قولنا: الأسدَ الأسدَ. فالشاهد هو المثال كله، وعامله محذوف وجوبا تقديره: احذرْ؛ أي: احذر الأسدَ احذر الأسدَ[12].

---

11 ـ المنادى نوعان: مبني ومعرب. والمبني منه: العلم المفرد؛ نحو: يا إبراهيمُ، ومنه: النكرة المقصودة؛ نحو: يا رجلُ أقبل. أما المعرب فمنه: النكرة غير مقصودة، نحو: يا رجلا خذ بيدي. ومنه المضاف، نحو: يا فاعل الخير أقبل.

12 ـ أما قولنا: النارُ، فليس تحذيرا، إنما هو مبتدأ مرفوع محذوف الخبر، والتقدير: النارُ قريبة منك.

ـ **الإغـراء**: ويكون بالعطف أو بالتكرار. ومثل الإغراء بالعطف قولك: المروءة والنجدة. فالشاهد هو المثال كله، حيث جاءت الأسماء المنصوبة معمولة بفعل محذوف وجوبا تقديره: اِلزم المروءة والزم النجدة. أما الإغراء بالتكرار فمثل قولك: الصدق الصدق. فالشاهد معمول بفعل محذوف تقديره: اِلزمِ الصدق الزمِ الصدق.

الفعل اللازم

يقول ابن مالك:

ولازم غير المعدى وحتم لزوم أفعال السجايا كنهم

اللزوم لغة يعني الملازمة للشيء والدوام عليه[13]. والفعل اللازم[14] في اصطلاح النحاة هو غير المعدى؛ أي الذي لا يتعدى إلى مفعول به، ولا يتصل به هاء ضمير غير المصدر كما هو الشأن بالنسبة للمتعدي. فهو فعل يكتفي بفاعله في أداء المعنى مثل: (وقف زيد)، أو أن يتعدى إلى مفعول معنى لا اصطلاحا بأحد حروف الجر؛ نحو: مررت بهند.

ـ أنواع الفعل اللازم:

الفعل اللازم نوعان: سماعي وقياسي. وقد أشار ابن مالك إليهما بقوله:

وعد لازما بحرف جر وإن حذف فالنصب للمنجر

ـ الســماعي: هو ما ليس له حكم نحوي؛ أي أن العلماء لم يستنبطوه من النصوص العربية، وإنما سمِعوه عن العرب في عصر الاستشهاد فأوردوه، فهو شاذ عن القياس. وقد أورد النحاة شواهد في الموضوع قد حذف منها حرف الجر ونصب المجرور؛ وهذه الشواهد منها ما جاز نصب المجرور فيها سماعا، ومنها ما شذ جر المجرور فيها أيضا سماعا.

أ ـ ما جاز فيها نصب المجرور بعد حذف حرف الجر (سماعا)؛ ومنه قول الشاعر:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذن حــرام

الشاهد في بيت جرير هو قوله: (تمرون الديار)بجذف حرف الجر(الباء) وتعدية الفعل اللازم إلى الاسم المجرور. فالديار منصوب على نزع الخافض وناصبه عند البصريين الفعل(مر)، وعند الكوفيين النزع، أي نزع الخافض، وهو حرف الجر.

ونحو ذلك قول المتلمس:

أليت حبَّ العراق الدهرَ أطعَمه والحبَّ يأكله في القرية السوس

الشاهد هو قوله (أليت حب العراق) فقد أراد (أليت عبلى حبِّ العراق

13 ـ لسان العرب، مادة (لزم).

14 ـ يعرف الفعل اللازم عند النحاة كذلك بالفعل القاصر، أو غير المجاوز، أو غير الواقع، أو المتعدي بحرف الجر.

ب ـ ما شذ فيها جر المجرور بعد حذف حرف الجر سماعا؛ ومنه قول الفرزدق:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة؟ أشارت كليبٍ بالأكفّ الأصابع

فالشاهد في البيت هو قوله: (أشارت كليب)، حيث جاء لفظ (كليب) مجرورا على الرغم من حذف حرف الجر (إلى). والتقدير: أشارت إلى كليب.

ونحو قول الشاعر نفسه:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولَا ديْنٍ بها أنا طالبــهْ

الشاهد: (ولا دين). حذف حرف الجر وجرّ (دين) خلافا لوجوب النصب. والتقدير: ولا لدين.

ـ القياســـي: هو ماله حكم نحوي استنبطه العلماء من النصوص العربية. والفعل اللازم القياسي من حيث ثبوت وحذف حرف الجر ثلاثة أنواع:

1- عدم جواز حذف حرف الجر مع غير (أنّ) و (أنْ) نحو: (ذهبت إلى الجامعة)، فلا يجوز على مذهب أغلب أهل العلم القول: (ذهبت الجامعةَ) بنزع الخافض. وإنما يلحقون ذلك بباب السماع كما سبق ذكره.

2- جواز حذف حرف الجر مع(أنّ) و(أنْ) بشرط أمن اللبس: وفي ذلك يقول ابن مالك:

نقلا وفي أن وأن يطــرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

وهذا مطرد في كلام العرب إذا أمن اللبس، نحو قوله تعالى: " علم أن سيكون منكم مرضى"[15]، ونحو قول عمر بن أبي ربيعة:

غضبتْ أنْ نظرتُ نحو نساء ليس يعرفنني مررنَ الطّريقَا

فالشاهد في البيت في قوله: (غضبت أن نظرت) حيث حذف حرف الجر، وهو استعمال مطرد إذا أمن اللبس. والأصل هو: (غضبتْ منْ أنْ نظرتُ).

أما إذا لم يؤمن اللبس فلا يجوز أن يحذف حرف الجر كما هو الشأن في بعض الأفعال اللازمة التي تتعدى بأكثر من حرف جر واحد، مثل (رغب). لأنه يحتمل أن يتعدى بحرف جر (في) كما يحتمل أن يتعدى بـــ (عن)، والمعنيان متضادان. ومن ثم وجب إثبات حرف الجر لرفع اللبس ويفهم المعنى، لأن.

ومن ذلك قولنـــــــــــا:

رغبتُ أن أرافقكَ

رغبت في أن أِرفقكَ ⟺ **رغبت عن أن أرافقكَ.**

15 ـ سورة المزمل، آية 20.

3- جواز حذف حرف الجر مع غير (أنّ) و(أنْ) بشرط تعين الحرف ومكان الحذف: وهذا مذهب الأخفش الأصغر (ت 315هـ)، الذي يرى بأن حذف حرف الجر هنا منبن على القياس وليس السماع، على خلاف جمهور العلماء الذين يلحقونه بباب السماع. نحو قولهم: (بريت القلم المبراةَ) فالفراء يجيز حذف حرف الجر قياسا، لأن الحرف ومكان حذفه قد تعين؛ في حين أن الجمهور يسوقون المثال غير منزوع حرف الجر فيقولون: (بريت القلم بالمبراةِ) ويلحقونه بباب السماع.

ثم يعرض ابن مالك أحوال الفعل اللازم بقوله:

ولازمٌ غيرُ المُعــدّى، وحُتِــمْ لزومُ أفعــال السّجايا، كنَهِــمْ

كذا افْعَلَلَّ والمضاهي اقْعَنْسَسَا، وما اقْتضَـى: نظافةً، أو دَنَسَا

أو عرَضًا، أو طاوعَ المعَــدّى لِـواحــدٍ، كمـــدِّه فامتَـــــدَّا

ـ أفعال السجايا: وهي الأفعال الدالة على سجية وطبيعة، نحو شرُف، كرُم، وظرُف، وقصُر ونهم، ، وسمِن... ويكون أغلبها على وزن فعُل.(شرُف زيدٌ)

ـ أفعال على وزن: افعلَلَّ؛ نحو: اقشعرّ، واشمأزّ، وابذكرّ، واطمأنَّ (اطمأنّ المؤمن بذكر الله).

ـ **أفعال على وزن افعنلل**؛ نحو: اقعنسس، واحرنجم...(اقعنسس الجمل[16])

ـ **ما دلّ على نظافة**، وهي الأفعال التي تكون صفتها الطهارة والنقاء؛ نحو: نظُف، طهُر، وضُؤ...(طهُر الثوب)

ـ **ما دلّ على دنس**: الأفعال التي تكون صفتها الوسخ والقذارة؛ نحو: دنِس، وسِخ، قذُر، نجس، عفِن...

ـ **مادلّ على عرض**، وهي أفعال لا تلزم الموصوف دائما، بل تعرض له من حين لآخر؛ نحو: مِرض، عطِش، نشط، فرِح، احمرّ...

ـ **طاوع المعدى لواحد**: أي كان مطاوعا لما تعدى إليه مفعول واحد، والمطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر سابق يلاقيه اشتقاقا، أي تأثر فعل لاحق بفعل سابق، وهو فعل لازم، بفعل سابق، وهو فعل متعد. وشرط ورود الفعل اللازم مطاوعا للمتعدي أن يكون الفعل المتعدي متعديا إلى مفعول واحد؛ نحو: (مددت الحديد فامتدّ). فالفعل الأول (مدّ) من(مددت) متعد إلى مفعول واحد وهو (الحديد)، أما (امتدّ) فلازم. ونحو: (دحرجته فتدحرج).

واحترز ابن مالك بقوله: "لمفعول واحد" مما طاوع المعدى لأكثر من مفعول واحد، وهذا الفعل لا يكون لازما بل يكون متعديا؛ نحو: فهّمت زيدا المسألة ففهمها؛ علّمته النحو فتعلّمه.

16- اقعنسس الجمل: أبى أن ينقاد، رجع إلى الخلف.

المفعول المطلـــــق

يقول ابن مالك:

الْمَصدرُ اسمُ ما سِوى الزّمانِ مِنْ مَدْلولَيِ الفِعلِ كأَمْن مِنْ أَمِنْ

بمثله أو فعل أو وصف نصـــب وكونه أصلا لهذين انتخـــب

المفعول المطلق[17] اسم دال على الحدث غير مقترن بالزمان على خلاف الفعل الذي يقوم على الاثنين(الحدث والزمان)، فقوله: (أمْن) مصدر دال على الحدث فقط، في حين أن قوله:(أمِنْ) فعل دال على الحدث المقترن بالزمان. وقوله: المصدر: يعني أن المفعول المطلق لا يخرج في الغالب عن حيز المصدرية[18]. وهذا يدل على أنه يأتي مصدرا وقد يأتي من غير المصدر، أي ما ينوب عن المصدر. فماهي أحواله؟ وماهي خصائصه؟

1- أحوال المفعول المطلق

يقع المفعول المطلق على ثلاثة أحوال أشار إليها ابن مالك بقوله:

توكيدًا أو نوعًا يُبينْ أو عددْ كسِرتُ سَيْرَتَين سَيْرَ ذِي رَشَـدْ

أ- أن يكون مؤكدا لعامله: أن يكون المفعول المطلق/المصدر مؤكدا فعله، نحو (ضربت ضربا)، (قمت قياما)، (سرت سيرا)، ويأتي مفردا أبدا لا يثنى ولا يجمع. فلا يقال: (ضربت ضربين) أو (ضربت ضروبا). ومعنى التأكيد هنا تقدير تكرار الفعل، كأنك قلت: (ضربت ضربت ـ قمت قمت ـ سرت سرت)، والفعل لا يثنى ولا يجمع. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وما لِتَوكيد فوَحِّدْ أبَـــدا وثَنِّ واجْمَعْ غيرَهُ وأفْــرِدَا

ب ـ أن يكون مبينا للنوع[19]: وهو أن يبين المفعول المطلق نوع فعله الذي عمل فيه. ويأتي على ثلاثة أنواع:

أولا: أن يكون المفعول المطلق مضافا، نحو: (اِعملْ عملَ الصالحين). الشاهد في المثال هو: (عمل الصالحين) فالمفعول المطلق (عملَ) مضاف إلى (الصالحين) وهو بذلك مبين لنوع فعله الذي

17 ـ سمي "مطلقا" لصدق "المفعول" عليه، فهو غير مقيد بحرف جر بخلاف باقي المفعولات (المفعول به، المفعول فيه، المفعول معه، المفعول له).

18 ـ المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه في مذهب البصريين، يقول ابن يعيش:" وإنما سمي مصدرا لأن الفعل صدر عنه وأخذ منه" (شرح المفصل:1/ 110)؛ على خلاف الكوفيين الذين يزون أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه.

19 ـ في تثنيته وجمعه خلاف، فالجمهور يجيز التثنية والجمع إذا اختلفت أنواعه، نحو: (سرت سيري زيد) و (عملت أعمال زيد)؛ في حين أن سيبويه يمنع فيه التثنية والجمع، حيث يصير كالمؤكد عامله الذي لا يتجاوز الإفراد، نحو: (سرت سير زيد) و (عملت عمل زيد).

عمل فيه وهو (اعمل)، وتقدير المثال: (اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين). وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه.

ثانيا: أن يكون المفعول المطلق موصوفا، نحو قولك: (اعمل عملا صالحا) فـ (عملا) مفعول مطلق موصوف بـقولك: (صالحا)، "وليس هذا من باب النيابة قطعا"[20].

ثالثا: أن يكون المفعول المطلق مقرونا بـ (أل) العهدية، نحو قولك: (اجتهدت الاجتهاد). وهذا النوع يحتمل أن يدخل باب النيابة أو لا يدخله: فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النيابة، فكأنك قلت: (اجتهدت اجتهادا مثل ذلك الاجتهاد الذي تعلم أن فلانا قد اجتهده). أما إذا قصد المتكلم بدخول (أل) عليه استحضار صورته، أي اجتهاد المتكلم نفسه، لأنه فعله لم يكن من باب النيابة.

ت ـ **أن يكون مبينا للعدد**: وهذا النوع قابل لأن يكون مفردا كقولك: (ضربته ضربة) أو مثنى كقولك: (ضربته ضربتين) أو جمعا كقولك: (ضربته ضربات)؛ فالأول مصدر معدود مفرد، والثاني مصدر معدود مثني والثالث مصدر معدود جمع. وهذا هو المقصود بقول ابن مالك السابق: "وثن واجمع غيره وأفردا". ويقصد بقوله: (غيره)؛ أي غير المؤكد عامله. وغير المؤكد عامله نوعان: المبين للنوع والمبين للعدد. فالمبين للنوع، نحو: قولك: (ضربت زيدا ضربا شديدا)، أما المبين للعدد فنحو: (ضربت زيدا ضربا).

2ـ ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق:

يقول ابن مالك:

وقد ينوبُ عنْه ما علَيْهِ دَلْ كجِدّ كلَّ الجِدِّ، وافْرَحِ الْجَـذَلْ

قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه، وهي:

ـ **الكلية**: نحو قوله تعالى:" ولا تميلوا كلّ الميل"[21]. الشاهد هو (كل) وهو مضاف إلى المصدر (الميل) وناب عنه في الانتصاب ودل على المفعول المطلق. ومن ذلك قول قيس بن الملوح:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقــيا

فالشاهد هو قوله: (كل الظّن)، حيث جاء (كل) منصوبا نيابة عن المصدر.

ـ **البعضية/ التبعيض**: يأتي (بعض) نائبا عن المصدر في الانتصاب على المفعولية عندما يأتي جزءا من المصدر، نحو قولك: (ضربت زيدا بعض الضرب). فالشاهد هو: (بعض الضرب) حيث جاء منصوبا نيابة عن المصدر.

20 ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 508.

21 ـ سورة النساء، آية 129.

ـ **المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور**: ومن ذلك قولك: (قعدت جلوسا، وافرح الجذل). فالجلوس نائب مناب القعود، مصدر الفعل المذكور(قعد)، والجذل ناب مناب الفرح لمرادفته له[22].

ـ **اسم الإشارة**: يشترط في إنابة اسم الإشارة عن المفعول المطلق في الانتصاب ويدل عليه أن يكون مشارا به إلى المصدر؛ نحو: (ضربتُه ذلك الضّرب). فـ (ذلك) اسم الإشارة مبني في محل نصب مفعول مطلق، و(الضرب) بدل من اسم الإشارة، أو نعت منصوب.

ـ **الضمير** (ضمير المصدر): ينوب الضمير مناب المصدر في الدلالة على المفعول المطلق كذلك، نحو: (ضربتـــه زيدا)، أي ضربت الضرب زيدا، ومنه قوله تعالى:" لا أعذبـه أحدا من العالمين"[23]. وتقديره: لا أعذب العذاب أحدا من العالمين.

ـ **الدال على العدد**، نحو قوله تعالى:" فاجلدوهم ثمانين جلدة[24]" فـ (ثمانين) مفعول مطلق دال على العدد، ناب عن المصدر الأصلي في الدلالة على المفعولية، كأنك قلت: (فاجلدوهم جلدات). أما (جلدة) فيعرب تمييزا.

ـ **الدال على الآلة**، نحو قولك:(ضربته سوطا) فـ (سوطا) دال على آلة الضرب. وهو نائب عن المفعول المطلق في الانتصاب. فالأصل هو: (ضربته ضرب سوط)، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

ـ المشارك للمفعول المطلق في مادته، وهو ثلاثة أنواع:

أـ مصدر لفعل آخرملاقيه في الاشتقاق: نحو قولك: (تجاور القوم اجتوارا)، ونحو قوله تعالى:" وتبتل إليه تبتيلا"[25]. فنلاحظ أن الفعلين (تجاور) و(تبتل) يتحدان دلاليا مع المفعولين المطلقين(تجاورا) و(تبتيلا)، لكنهما لا يتطابقان لفظا إذ كل مفعول مطلق لغير الفعل المذكور اشتقاقا، فـجاء كل واحد منهما نائبا عن المصدر الأصلي للفعل[26]،(علاقة تطابق من حيث الدلالة، وعلاقة موازاة من حيث اللفظ).

ب ـ اسم عين: نحو قوله تعالى:" والله أنبتكم من الأرض نباتا"[27]. فالشاهد في الآية هو قوله: (نباتا) فهو اسم عين جاء نائبا عن المصدر الأصلي للفعل المذكور وهو (إنباتا).

---

22 - انقسم النحويون حول هذه المسألة، فهناك من يؤكد على وجود الترادف في اللغة، وهذا مذهب أغلب النحاة مثل السيرافي والمبرد، فالاسم المنصوب عند هؤلاء مفعول مطلق. أما الذين يقولون بعدم وجود الترادف في اللغة مثل أبي هلال العسكري وسيبويه وغيرهما فيضمرون فعلا من لفظ ذلك المصدر، كأنك قلت في (قعد زيد جلوسا) (قعد زيد فجلس جلوسا).

23 - سورة المائدة، آية 115.

24 - سورة النور، آية 4.

25 - سورة المزمل، آية 3.

26 - تجاور مصدره تجاورا، واجتور مصدره اجتوارا. أما تبتّل فمصدره تبتّلا، و بتّل مصدره تبتيلا. وفي مثل هذه الأمثلة كذلك يضمر بعض النحاة أفعالا للمصادر من لفظها، نحو: (تجاوروا فاجتوروا اجتوارا). وهذا مذهب سيبويه.

27 - سورة نوح، آية 17.

ت ـ اسم مصدر غير علم: اسم المصدر يختلف عن المصدر في أنه ليس جاريا في الاشتقاق على فعله، بالإضافة إلى أنه ـ في الأصل ـ يدل على اسم معين، ولا يدل على الحدث بالضرورة. نحو قولك: (توضأ وضوءا)، (اغتسل غسلا)، (كلّم كلاما) فـ (وضوءا) و (غسلا) و(كلاما) أسماء مصادر لهذه الأفعال، فجاءت هنا نائبة عن المصادر الأصلية وهي:(توضُّؤا)و(اغتسالا)و (تكليما).

3- حذف عامل المفعول المطلق

تستعمل في اللغة العربية أساليب شائعة في المفعول المطلق، يكون فيها عامل المفعول المطلق محذوفا. وهو على ثلاثة أنواع. منها ما هو جائز، ومنها ما هو واجب.

أ - جواز حذف عامل المفعول المطلق:

اتفق علماء النحو على جواز حذف عامل المصدر غير المؤكد عامله إما لدليل مقالي[28]، وإما لدليل حاليّ:

ـ الحذف لدليل مقالي، نحو قولك نافيا عن زميلك القعود: (ما قعدت)، فترد قائلا:(بلى قعودا طويلا) أو (بلى قعدتين) أو (بلى قعدات). فالمفاعيل المطلقة الثلاثة (قعودا ـ قعدتين ـ قعدات) منصوبة بفعل مشتق من لفظه محذوف جوازا، تقديره (قعدت).

ـ الحذف لدليل حالي، نحو قولك لمن تأهب للسفر: (سفرا حميدا) و (رجوعا سعيدا). فكل مفعول من المفعولين المطلقين (سفرا ـ رجوعا) منصوب بفعل مشتق من لفظه محذوف جوازا تقديره: (تسافر) و(ترجع).

ب ـ **وجوب حذف عامل المفعول المطلق**

وجب حذف عامل المفعول المطلق إذا أُقيم هذا الأخير مُقام فعله وأُحِلّ محله. والمصدر في هذه الحال إما أن يكون له فعل أو ليس له فعل.

ـ **ما ليس له فعل**: من الأفعال التي لم تضع العرب لها أفعالا من لفظها نذكر: كلمة (ويل)، (ويح)، (ويس)، (بله)[29].

يقول الشاعر:

تذرُ الجماجمَ ضاحيا هاماتُها بَلْهَ الأَكُفّ كأنها لم تُخلَـق

28 ـ الدليل المقالي هو: ما يكون قائما على كلام مذكور صريح. أما الدليل الحالي فهو ما يكون أساسه القرائن والمناسبات المحيطة بالمتكلم من غير استعانة بكلام أو ألفاظ.

29 ـ ويل: كلمة عذاب، ويح: كلمة توجع وترحم، ويس: كلمة رأفة واستملاح، بله: تعني الترك.

فالشاهد في قول الشاعر هو (بله الأكف) حيث وردت كلمة (بله) مصدرا مقاما مقام فعله الذي لم يوضع أصلا.

ـ **ما له فعل**: أما المصادر التي تقام مقام أفعالها المحذوفة وجوبا والمشتقة من لفظها وتعمل عملها فهي على نوعين اثنين، منها ما كان واقعا في باب الإنشاء الطلبي، ومنها ما كان واقعا في باب الخبر.

1- الإنشاء الطلبي[30]: الطلب أنواع ومنه: الدعاء، والأمر، والنهي، والاستفهام.

- **الدعاء**: ويقصد به الخير أو الشر. فالمراد به الخير، نحو قولك: (سقيا لك) أو (رعيا لك). حذف العامل (الفعل) وجوبا حيث وقع المصدر مقامه. والمقصود بهما هو: (سقاك الله سقيا)،و(رعاك الله رعيا).

- **الأمر**: نحو قوله تعالى:" فضرب الرقاب". الشاهد في قوله تعالى هو (ضرْب)، وهو مصدر مقام مقام فعله المحذوف وجوبا، وتقديره (فاضربوا رقاب الكافرين). يقول الشاعر قطري بن الفجاءة:

فصبرًا في مَجالِ الموتِ صبْرًا فما نيْلُ الخلودِ بمُستطــاعِ

الشاهد هو قوله: (فصبرا / صبرا) حيث ورد المصدر الأول (صبرا) مقام مقام فعله، أي أنه منصوب بفعل محذوف وجوبا وتقديره: (فاصبري يا نفس صبرا في مجال الموت صبرا). كما نصب المفعول المطلق (صبرا) الثانية بالمصدر صبرا الأولى المبدل من الفعل. وهذا هو مذهب الجمهور منهم ابن مالك وابن عصفور الأندلسي (669هـ). كما اشترط ابن عصفور في وجوب حذف عامل المصدر أن يكون المصدر مكررا. وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

والحذف حتم مــع آت بدلا من فعلــه، كندلا اللّذ كاندُلا

وقد أشار بقوله: (كندلا) إلى ما أنشده سيبويه، وهو قول الشاعر:

يَمرُّون بالدَّهْنا خِفَافا عِيابُهُـــم ويرجِعْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرَ الحَقائِــبِ

على حِينَ ألْهَى النَّاس جُلُّ أُمورِهم فنَدْلا[31] زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِــبِ

فالشاهد في البيتين هو قوله: (ندلا) حيث ناب مناب فعل الأمر (اندُلْ)

- **النهي**: ويقصد به أن يأتي المصدر منهيا عنه، نحو قولك: (قياما لا قعودا)، أي (قم قياما ولا تقعد قعودا).

30 ـ المقصود بالإنشاء الطلبي: ما لا يصح أن يقال لصاحبه أنه صادق فيه أو كاذب.

31 ـ الندل: خطف الشيء بسرعة. زريق: اسم رجل.

- **الطلب المقرون باستفهام توبيخي**: يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو: (أتوانيا وقد علاك المشيب؟). الشاهد هو قوله: (أتوانيا)؛ حيث ورد المصدر مبدلا من فعله، وتقديره:(أتتوانى توانيا وقد علاك المشيب؟).

2- **الخبـــر**: المصدر الذي يقصد به الخبر على ضربين: منه ما كان واجب النصب، ومنه ما كان واجب الرفع.

أ ـ **ما كان واجب النصب**، ومنه:

- المصادر المسموعة التي تدل القرائن على فعلها وهي في أحوال، وهي: عند **تذكر نعمة**، نحو: (حمدا وشكرا) ومعناه (أحمده حمدا وأشكره شكرا)؛ ونقيضها عند **تذكر شدة**، نحو قولك:(صبرا لا جزعا) ومعناه: اصبرْ صبرًا ولا تجزعْ جزعا)؛ ثم عند **أمر مُعجِب**، نحو قولك: (عجبا لأمر العرب إزاء القضية الفلسطينية) ومعناه (أعجب عجبا لأمر العرب). وكذلك عند **خطاب مرضي عنه**، نحو: (أفعَلهُ وكرَامةً) ومعناه: (أفعَلُهُ و أُكرِمُكَ)، وضده: **خطاب مغضوب عليه**، نحو: (لا أفعله ولا كيدا ولا هما)، أي (لا أفعله ولا أكيد له ولا أهُمّ به همّا).

- **أن يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله**: يحذف عامله كذلك وجوبا، نحو قوله تعالى:" حتى إذا أثخنتُموهُم فشُدُّوا الوثَاق فإمّا منّـا بعدُ وإمّا فِداء". فالشاهد في الآية الكريمة هو قوله تعالى: فإما منّا بعدُ وإما فداء". فقد جاء (المنّ) و(الفداء) مصدرين فصلا عاقبة ما قبل، وهو:" فشدوا الوثاق". ومن ذلك قول الشاعر:

لأجهدنّ، فإما درء مفسدة تخشى، وإما بلوغ السؤل والأمل

حيث جاء الكلام المفصل، بعد المجمل والمبهم (لأجهدنّ)، وهو قوله: (فإما درء...وإما بلوغ..)، وبتقدير حذف العاملين نقول: (فإما أدرء درء... وإما أبلُغَ بلوغ...).

وقد أشار ابن مالك إلى ما سبق بقوله:

وما لتفصيـــل كإما منـــا عامله يحـــذف حيث عنّـــا

ثم يضيف:

كذا مكرر وذو حصـــر ورد نائـــب فعل لاسم عين استنـد

ومنه ما يدعونـــه مؤكـــدا لنفســـه، أو غيره، فالمبتـــدا

نحـــو" له علي ألـــف عرفا والثاني كـ"ابني أنت حقا صرفا"

كذاك ذو التشبيه بعد جملـــة كـ "لي بكا بكاء ذات عضلـــه.

- **أن يكون المصدر مكررا:** نحو قولك: (زيد سيرا سيرا). فقد حذف عامل المصدر وهو خبر المبتدإ (أنت) وجوبا لكون المصدر مكررا، فإن لم يكرر لم يجب الحذف. وتقدير المحذوف الذي ناب عنه المصدر: (زيد يسير سيرا سيرا).

- **أن يكون المصدر محصورا**: ومثاله: (ما زيد إلا سيرا) و(إنما زيد سيرا). والتقدير: (ما زيد إلا يسير سيرا) و(إنما زيد يسير سيرا). فحذف العامل (يسير) وجوبا لكون المصدر محصورا، والحصر يفيد التأكيد القائم مقام التكرير.

- **أن يكون المصدر مؤكدا**: وهو قسمان: مؤكد لنفسه ومؤكد لغيره.

- **المؤكد لنفسه،** هو أن يقع المصدر بعد جملة لا تحتمل غيره، نحو:(له عليَّ ألف عُرفا)، فقوله (عُرفا)، أي اعترافا. فـ (اعترافا) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: أعترف اعترافا. ويسمي مؤكدا لنفسه، لأنه مؤكد للجملة قبله، لأن قوله (له علي ألف) اعتراف بالدين.

- **المؤكد لغيره،** هو الواقع بعد جملة تحتملُه وتحتمل غيره، نحو: (أنت ابني حقّا) فالشاهد هو قوله: (حقا) وهو مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: (أحقه حقّا). فسمي مؤكدا لغيره، لأن جملة (أنت ابني) قبله قد تصلح له ولغيره. ومعنى ذلك أن قولك: (أنت ابني) يحتمل أن يكون ابنه حقيقة، ويحتمل أن يكون ابنه مجازا على معنى أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني. لكن لما قال: (حقا) صار معنى الجملة الأولى حقيقة وليس مجازا.

- **أن يكون عامل المصدر تشبيهيا بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى:** نحو (لزيد صوت صوت حمار، وله بكاء بكاء الثكلى)، فقولك (صوتَ حمار) مصدر تشبيهي منصوب بفعل محذوف وجوبا، وتقديره: يصوّتُ صوت حمار. و قوله (لزيد صوت) جملة مشتملة على الفاعل المعنوي وهو (زيد). أما (بكاء الثكلى) فمنصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: يبكي بكاء الثكلى.

ب ـ ما كان واجب الرفع:

ويشترط في الرفع عدم تقدم جملة على المصدر، نحو (صوتُه صوتُ حمار)، وبكاؤه بكاءُ الثكلى)، وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو: (هذا بكاء بكاءُ الثكلى، وهذا صوت صوت حمار). ففي هذين المثالين وما شابههما لا يكون المصدر مفعولا مطلقا والعامل فيه محذوف وجوبا، بل هو - مما تقدمته جملة - بدل مما قبله.

المفعول له/ لأجله

يقول ابن مالك رحمه الله:

ينصبُ المفعول له المصدر، إن أبانَ تعليلا، كـ" جد شكـرًا، ودِنْ[32]"

وهْوَ بما يعملُ فيه متَّحِـــــد وقتًا وفاعـلاً، وإن شـــرطٌ فُقِـــد

فاجْرُره بالحرفِ، وليس يمْتنعْ مع الشُّـــــــروط: كلزهدٍ ذا قنِـــعْ

وقلّ أن يصْحبها المُجـــــرّدُ والعكسُ في مصحُوب"ألْ" وأنشدوا

لا أقعُدُ الجُبْنَ عنِ الهيْجـــاء ولو توالتْ زمرُ الأعـــــــــداءِ

المفعول له[33] لا يكون إلا مصدرا كما هو المفعول المطلق، ووجوب كونه مصدرا هو - كما يقول ابن مالك- (إن أبان تعليل ا)، أي لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له. كقولك: (جد شكرا) ومعناه: جد لـ/ من أجل الشكر. فـ (شكرا) مصدر منصوب بفعل من غير لفظه.

وحكم المفعول له النصب، ويكون عامله الفعل الذي يأتي قبله، ويمتنع أن يعمل فيه الفعل الذي اشتق من لفظه. يقول ابن يعيش في شرح المفصل: "وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه (...) لأن المفعول له علة لوجود الفعل، والشيء لا يكون علة لنفسه، وإنما يتوصل به إلى غيره، وإنما قلنا إنه علة وعذر لوقوع الفعل؛ لأنه يقع في جواب (لم فعلت؟) كما يقع الحال في جواب (كيف فعلت؟)، وإنما كان أصله أن يكون باللام؛ لأن اللام معناها العلة والغرض، نحو: (جئتك لتكرمني) و(سرتُ لأدخل المدينة)؛ أي الغرض من مجيئي الإكرام، والغرض بالسير دخول المدينة، والمفعول له علة الفعل والغرضِ به"[34].

ومن شروطه كذلك مشاركة العامل في الوقت، نحو قولك: (قمت إجلالا لأستاذي)، فالشاهد هو (إجلالا) لأنه جاء مصدرا معللا الحدث الذي قبله وهو القيام، كما يشاركه في الزمان؛ لأن القيام والإجلال حدثا في وقت واحد، كما يشاركه في الفاعل لأن القيام والإجلال كانا من فاعل واحد (أنا). فلا يجوز قولك: (جئتك أمسِ طمعا غدا في معروفك) لعدم اتحاد المصدر والفعل في الوقت.

والشرط الرابع هو أن يكون المصدر مشاركا لعامله في الفاعل، والمشاركة هنا نوعان: ظاهرة ومقدرة.

- المشاركة في الفاعل الظاهر: وتكون فيه المشاركة حقيقية غير مؤولة، نحو قول ابن مالك: (جُدْ شكرا) ففاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر أيضا. أما قولك: (أجبت الصارخ لاستغاثته) فلا

---

32 - دِنْ: من دان أي خضع، ذلّ، أطاع.

33 - للمفعول له ثلاثة ألقاب في كتب النحو هي: المفعول له، والمفعول لأجله، والمفعول من أجله.

34 - شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص. 52-53.

يجور لعدم اتحاد المصدر والفعل في الفاعل، فالفعل (أجبت) دل على فاعل المتكلم، أما المصدر / الاستغاثة فقد دل على فاعل الغيب.

- المشاركة في الفاعل المقدر: وهذا يفتح المجال للتأويل، حيث يكون الاتحاد في الفاعل تقديريا} نحو قوله تعالى: " يريكم البرقَ خوفًا وطمعًا"[35]؛ لأن معنى (يُريكُم):(يجعلكم ترون)[36] . وقد علق الصبان على هذا التقدير فقال: "قوله (يجعلكم ترون)؛ أي: ففاعل (الرؤية) التي تضمنها (يريكم)، وفاعل (الطمع) و(الخوف) واحد وهو المخاطبون، وفيه أن هذا خلاف الظاهر، وأن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو (يريكم) لا (ترون)، وأنه لايظهر كون (الخوف) و(الطمع) علة (للرؤية)؛ لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع، بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا. فاستدلال ابن خروف قوي جلي، فإن كان ولابد من التأويل فالأقرب أن يؤول (الخوف) و(الطمع) بالإخافة والإطماع، أو يُجعلا حالين من المخاطبين على إضمار (ذوي) أو على التأويل باسمي فاعلٍ"[37].

- **جر المفعول له إن لم تتوفر الشروط:**

حكم المفعول له جواز النصب إن وجدت الشروط الثلاثة السابقة، فإن فقد شرط من هذه الشروط باستثناء شرط إبانة التعليل تعين جره بحرف التعليل، وهو اللام، أو (من) أو (في) أو الباء؛ ومن أمثلة ذلك حين يقفد المصدر قولك: (جئتك للسمن)؛فـ (السمن) ليست مصدرا، ولذلك لايصح نصبها مفعولا له فأصبحت مجرورة. ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت (جئتك اليوم للإكرامي إياك غدا). أما ما لم يتحد مع عامله في الفاعل (وقف محمد لإكرام خالد له)، أو قول الشاعر أبي صخر الهذلي:

وإنِّي لَتَعرُونِي لِذِكْرَاكَ هَزَّةٌ كما انتَفضَ العُصفُور بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

ففاعل (لَتَعْرونِي) هو هزّة، وفاعل (لذكراك) ضمير ياء المتكلم في قوله:(لتعرونـــي).

أما إذا فقدت الشروط كاملة فلم يعد هناك ما يدل على المفعول له، وبالتالي لا يجوز فيها الجر بحرف الجر لإفادة التعليل.

- **جر المفعول له بالحرف مع استكمال الشروط:**

ولا يمتنع جر المفعول له بالحرف مع استكمال الشروط السابقة، وهذا هو سبب عدم وجوب نصب المفعول له، ولذلك حكم له العلماء بجواز النصب. فقولهم: (هذا قنع لزهد)، الشاهد فيه هو (لزهد)، حيث دخلت اللام المبينة للتعليل على المفعول له، وقد توفرت فيه الشروط الأربعة (المصدرية، مفهم علة الفعل، مشارك له في الوقت وفي الفاعل) فجرّته. وإلى ذلك أشار ابن مالك: (.....وليس يمتنعْ مع الشروط: كـ (لِزُهْدٍ ذَا قنع)).

35 - سورة الرعد، آية 12، سورة الروم، آية 24.

36 - انظر الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، ج2، ص. 123.

37 - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص123.

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرا (المصدر المُفهِم علة)، ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، فجوزوا نصب (إكرام) في قولك: (جئتك اليوم للإكرام غدا) و(جاء زيد لإكرام عمرو له)، وهذا مذهب سيبويه والنحاة المتقدمين.

- **المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة:**

ينقسم المفعول له المستوفي للشروط إلى ثلاثة أقسام قياسية: أن يكون مجردا من الألف واللام والإضافة، وأن يكون محلى بالألف واللام، وأن يكون مضافا.

●**أن يكون مجردا من الألف واللام والإضافة:** وهذا النوع تقل فيه مصاحبة المجرد من (أل) والإضافة للّام التي تكون للتعليل، وهو يأتي على نوعين: إما أن يأتي منصوبا، وإما أن يأتي مجرورا. فالذي يأتي منصوبا تحذف منه اللام جوازا، نحو قولك:(قمت احتراما لك) وهو الغالب على هذا النوع، وأما الذي يأتي مجرورا فتثبت فيه اللام جوازا، ومجيئه مجرورا في العربية قليل؛ نحو قول الراجز:

من أَمَّكُمْ لِرغْبَةٍ فيكُمْ جُبِرْ ومَنْ تَكونُوا ناصِرِيهِ يَنْتَصِرْ

الشاهد هو (لرغبة)، وهو مفعول له برزت فيه اللام، قال فيه العيني: "وهذا حجة على من منع ذلك عند استكمال الشروط. فهذا وإن كان جائزا ولكنّ نصبهُ أرجح"[38] وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره وهو خلاف ما صرح به النحويون[39].

●**أن يكون محلى بالألف واللام:** وهذا النوع يرد مصحوبا بالألف واللام، ويجيء على نوعين: إما أن يرد مجرورا، وهو الأكثر، فنحو قولك: (ضربت ابني للتأديب) فالشاهد هو (للتأديب) حيث دخلت اللام على المصدر المحلى بالألف واللام فجرته. وإما أن يرد منصوبا، وهو الأقل، نحو: (ضربت ابني التأديب). فالشاهد هو قوله: (التأديبَ)، حيث حذفت اللام من المصدر المحلى بالألف واللام فنصب بنزع الخافض. ونحو قول المصنف: "لا أقعد الجبن عن الهيجاء" فـ (الجبن) مفعول له، جاء بالألف واللام، وهو قليل. ومنه قول أبي تمام:

فليتَ لي بهم قومًا إذا رَكِبوا شنُّوا الإغارة فرسانًا ورُكبانًا.

الشاهد هو قوله: (الإغارة) وهو مفعول لأجله منصوب، مقترن بـ"أل"[40].

- **أن يكون مضافا**: هذا النوع فهم من كلام ابن مالك أنه يجوز فيه الأمران –النصب، والجر- نحو (ضربت ابني تأديبه) و(ضربت ابني لتأديبه). ومما جاء فيه منصوبا قوله تعالى:" يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت"[41]. فقوله (حذر الموت) منصوب لأنه مفعول له؛ وهو معرفة بالإضافة، ومنه قول حاتم:

---

38 - شرح الأشموني على الألفية (الهامش)، ج2، ص.124.

39 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص.522.

40 - قوله: (شنوا) أراد به فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة. انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص. 524.

41 - سورة البقرة، آية 19.

وأغفِرُ عوراءَ الكَريمِ ادِّخَارَهُ وأعرِضُ عنْ شَتْمِ اللّئيمِ تَكَرُّمَا

الشاهد في البيت قوله (ادخاره) حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع أنه مضاف للضمير (معرفة)، ولو جره باللام فقال: (لادخاره) لكان مقبولا[42]. والشاهد الثاني في قوله (تكرما) فهو مفعول لأجله، وهو نكرة غير معرفة لا بإضافة وأل، فجاء به منصوبا لاستيفائه الشروط.

[42] ـ بهذا المثال يرد الناظم وسيبويه وجمهور العلماء على مذهب أبي علي الجرمي والرياشي، والذي يزعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة بإضافة وأ ل.

الحـــــــال

يقول ابن مالك:

الحالُ وصفٌ، فضلةٌ، منتصبُ، مُفهِمُ في حالٍ كفردًا أذهـــبُ

وكونه مُنتقـــــــلا مشتقًّـــا يغلبُ، لكن ليــسَ مُستحقًّـــا

الحال: وصف، فضلة، منصوب، يُذكر لبيان هيأة ما قبله، أي الاسم الذي يكون الوصف له؛ من فاعل، نحو:(جاء زيدٌ باسماً)، أو المفعول به، نحو: (أدِّب ولَدَك صغيرا)، أو منهما معا، أو المجرور، نحو: (مررت بهند راكبةً)، أو الخبر، نحو: (هذا خالدٌ مقبلاً)...

ومعنى كونه فضلة: أنه ليس مسندا ولا مسندا إليه (الوصف الواقع عمدة). وليس معنى فضلة أنه يصح الاستغناء عنه، إذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها، نحو قوله تعالى: " ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون".

والحال عندما نرجع إلى كتب النحو فإما أن نجدها منتقلة أو ثابتة. ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتصف بها، نحو (جاء زيد راكبا)، فـ (راكبا) وصف منتقل بحيث يمكن أن يجيء زيد ماشيا. واما الحال الثابتة فهي التي يكون الوصف فيها لازما، نحو: "دعوت الله سميعا"و"خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها".

يقول **الأستربادي**: "فالأولى أن نقول الحال على ضربين **منتقلة ومؤكدة**[43]، ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما، فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه، تعلُّق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل، أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما (فاعل معنوي ـ مفعول معنوي)، وحد المؤكدة اسم غير حدث (الجامد) يجيء مقررا لمضمون جملة"[44].

والأكثر في الحال أن تكون منتقلة، مشتقة، وقد تكون مصدرا. أما بالنسبة للحال الثابتة فقد يحملها جامد وقد يحملها أيضا مشتق. أما بالنسبة للجامد فقد يحملها جامد مؤول بمشتق كما قد يحملها غير مؤول بمشتق.

43 - المؤكدة معناها الحال الثابتة أو غير المنتقلة لأن وظيفة هذا الحال هو التأكيد خلاف المنتقلة التي تبين هيأة صاحبها.

44 - شرح الكافية في النحو، ج1، ص 636.

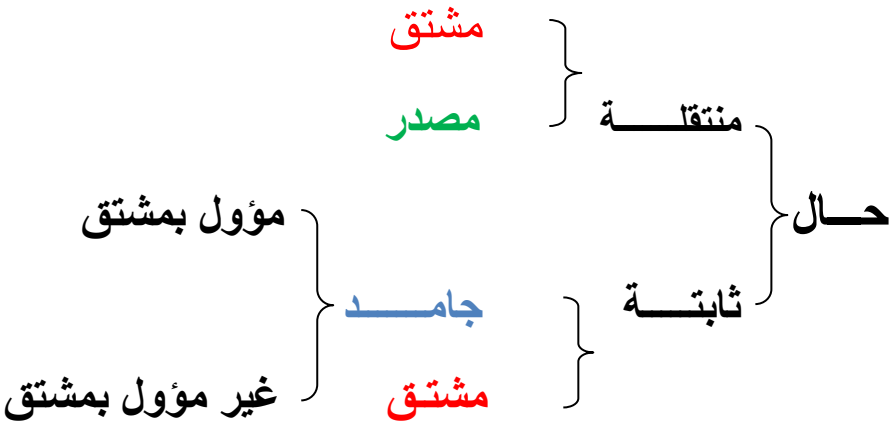

فكيف نميز بين الحال المنتقلة التي يحملها المشتق والحال الثابتة التي يحملها المشتق؟ مثلا في قولنا:

- صافح زيد مكرها خالدا مبتسمًا
- وقوله تعالى: "يوم أُبعث حيـًّا"

يقول النحاة بأن المشتق الحامل للحال إذا أُخِذ من فعل يقوى صاحب الحال على عمله فإن الحال تكون منتقلة. أما إذا أُخِذ المشتق من فعل لا يقوى صاحب الحال على عمله فإن الحال ثابتة. ويسمي النحاة المشتقات من أفعال لا يقوى المؤول على عمله بالسجايا، مثل: قصر، طال، قبح...وبذلك يكون الوصف (مبتسما) من المشتقات التي يقوى المؤول على عمله، فهو بذلك حال منتقلة، على خلاف الوصف (حيًّا) الثابت الذي لا يقوى المؤول على عمله، إضافة إلى أن الحال المؤكدة تكون ثابتة، فهي، هنا، حال مؤكدة لعاملها، أي أن قولك: "يوم أبعث" تعلم قبل النطق بالحال مدلول الحال، وإذا نطقت الحال أكدت بالتكرار، والمعنى يكرر بلفظه وبغير لفظه.

كما قد تأتي الحال جامدة، وأحوالها كثيرة، وقد ذكر بعضها الناظم في قوله:

ويكثُر الجمودُ في سعرٍ، وفي مُبـدي تَـأوّلٍ بلا تكلُّـفِ

كبِعْـهُ مُداً بكذا ، يدا بيَـــدْ، وكرَّ زيـد أسدًا، أي كأسدْ.

ذكر المصنف ثلاثة مواضع تجيء الحال فيها جامدة وهي في تأويل المشتق:

1 - **أن تدل الحال على سعر**، نحو: (بعه مدًّا بدرهم)، فـ " مدا" حال جامدة، وهي في معنى المشتق، إذ يمكن تأولها، فنقول: (بعْهُ مُسعَّرًا كُلّ مدّ بدرهم).

2 - **أن تكون الحال دالة على مفاعلة**: وهي صيغة تقتضي في الغالب المشاركة من الجانبين في أمر ما، نحو: (سلَّمت البائعَ نقوده مُقابضَةً)، فكلمة "مقابضة" حال جامدة، ولفظها على صيغة مفاعلة مباشرة. وهذا يستلزم إشراك الجانبين في عملية القبض. وبذلك

كانت الحال هنا مبينة هيئة الفاعل والمفعول به معا. ومثلها: (بعته يــدا بيدٍ) لأن معناهما لا لفظهما جار على صيغة مفاعلة غير مباشرة. فـ "يــدا" حال من الفاعل والمفعول به معا. أما " بيــدٍ" فجار ومجرور متعلقان بمحذوف، صفة الحال. والتقدير: (الملتصقة بيد) مثلا. ومن مجموع هذه الصفة والموصوف ينشأ معنى الحال.

3 ـ **أن تكون دالة على تشبيه،** نحو: (كرّ زيدٌ أسداً)، فـ "أسدا" حال جامدة يمكن تأولها بمشتق كأن نقول: (كرّ زيد مسرعا).

ومن المواضع الأخرى التي تأتي فيها الحال جامدة:

4 ـ أن تدل على ترتيب، نحو: (ادخلوا القاعة واحدًا واحدًا أو اثنين اثنين)، ومعناها ادخلوها مُرتّبِيــن. فمن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤوَّلة الدالة على ترتيب. أما في حالة الإعراب فيجب إعراب الكلمة الأولى وحدها حالا من الفاعل، هنا، أو من المفعول... حسب الجملة. أما الكلمة الثانية المكررة (واحدا، اثنين) فيجوز إعرابهما توكيدا لفظيا للأولى، أو معطوفة عليها بحرف عطف محذوف يقدر بـ (ف) أو (ثم) دون غيرهما.

5ـ أن تكون الحال موصوفة، نحو: قال تعالى:" إنا أنزلناه قرآنا عربيا" يقول: الراضي الاستربادي:" فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا (جامدة) الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوف بها، وذلك كما في قوله تعالى: إنا أنزلناه قرآنا عربيا"[45].

6ـ أن تكون الحال دالة على عدد، نحو قوله تعالى: " فتم ميقات ربه أربعين ليلة"، (اكتمل العمل فيه عشرين يوما).

7ـ أن تدلّ على طور فيه تفضيل، نحو قولهم: (الحقل قصبا أنفع منه قمحاً)

8ـ أن تكون الحال نوعا من صاحبها، نحو : (هذا مالك ذهبا)، أو أن تكون الحال فرعا لصاحبها، نحو:(هذا حديدك خاتما) وكقوله تعالى:" وتنحتون الجبال بيوتا"، أو تكون الحال أصلا لصاحبها، نحو: (هذا خاتمك حديدا)، وكقوله تعالى:" أأسجد لمن خلقت طينا".

ويمكن القول بأن النحاة قد اختلفوا في تأويل هذه الأحوال الجامدة، فإذا أمكن تأويل الأربعة الأولى بمشتقات، فقد اختلفوا في الأربعة الباقية، فمنهم من يوجب تأويلها ومنهم من لايوجب تأويلها[46].

---

[45] ـ شرح الكافية في النحو، ج1، ص. 208.

[46] ـ انظر ألفية ابن مالك، ج1، ص. 572.

شـــــروط الحـــال

يقول ابن مالك:

والحالُ إنْ عُرِّف لفظًا فاعتقدْ تَنكيرهُ معنًى، كوحدَكَ اجْتهِدْ

ومصدر منكر حالا يقـــــع بكثرةٍ كبَغْتَةً زيــدٌ طَلَـــــعْ

يرى جمهور النحاة أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرّفا فهو منكر معنى، فقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها، وأولها النحاة على معنى التنكير[47]. ومن ذلك قولهم: (آمنت بالله وحـدَهُ). فكلمة (وحّدَ) حال، معرفة بسبب إضافتها للضمير، وهي جامدة مؤولة بمشتق، والتقدير (آمنت بالله مُنفَرداً).

ومن ذلك أيضا قولهم: (رجعَ المسافرُ عَـوْدَهُ على بَدئِه)، فكلمة (عَوْدَ) حال، معرفة لإضافتها للضمير، ومؤولة بمشتق على إرادة: (رجع عائدًا).

ومنها قولهم: (جاء الوافدون الجمَّاءَ الغَفيرَ[48])، وقول الشاعر:

فأرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

فـ (الجماء) و(العراك) حالان معرفان، لكنهما مؤولان بنكرتين، والتقدير: جاءوا جميعا، وأرسلها معتركة.

وحقُّ الحال أن يكون وصفاً، أما وقوعها مصدرا فعلى خلاف الأصل. وقد كثر مجيء الحال مصدرا نكرة، ولكنه ليس بمقيس ومن ذلك قول الناظم: (زيد طلع بَغْتَةً) فـ (بغتةً) مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: (زيد طلع باغتا) وهذا مذهب سيبويه والجمهور من النحاة.

تقدم الحال على صاحبها وتأخرها عنه

يقول ابن مالك:

ولم يُنكَّرْ غالبًا ذُو الحَـــــالِ، إنْ لمْ يَتَأخَّرْ، أو يُخَصّصْ، أو يَبِنْ

من بعْدِ نفيٍ أو مُضاهيهِ، كـــ "لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ على امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ

---

47 - وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقا، بلا تأويل، فأجازوا (جاء زيدٌ الرَّاكِبَ)، وقال الكوفيون: إن تضمنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفهاK مثال ذلك:(زيد الرّاكبَ أحسنُ منه الماشِيَ).

48 - الجماء: مؤنث الأجَمّ، بمعنى الكثير. والغفير: الكثير الذي يغفر وجه الأرض، أي يغطيه بكثرته.

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها، غير أنه قد تتقدم عليه.

تتقدم الحال على صاحبها **وجوبا** في مواضع، وهي:

أ- إذا كان صاحب الحال نكرة: حق صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلا إذا تقدم الحال على صاحب الحال النكرة، نحو: (زارنا ضاحكا رجل). ومن ذلك قول الشاعر:

وبالجسمِ مِنِّي بَيِّناً لو علِمْتِهِ شُحوبٌ، وإنْ تَسْتَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ

فالشاهد في البيت هو قوله: (بيّنا) حيث تقدمت على صاحبها النكرة (شحوب).

ب- أن يكون صاحب الحال محصوراً، نحو قولنا: (ما جاء ناجحا إلا خالدٌ)، (إنما جاء ناجحا خالدٌ).

ج- إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير يعود على شيء له صلة وعلاقة بالحال، نحو: (جاء زائراً هنداً أخوها)، (جاء مُنقادا للوالِدِ ولَدُه).

تأخر الحال على صاحبها وجوبا

يقول ابن مالك:

وسبْقَ حالٍ ما بِحَرفٍ جُـــرَّ قدْ أبَوْا، ولا أَمْنَعُـــــهُ، فَقَدْ ورَدْ

تتأخر الحال على صاحبها وجوبا في ثلاثة مواضع وهي:

- أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر أصلي:

يرى جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، فلا تقول في (مررت بهند جالسة) مررت جالسةً بهندٍ. غير أن الفارسي وابن كيْسَان وابن بَرهان ذهبوا إلى جواز ذلك، وتابعهم ابن مالك، لورود السماع بذلك، ومنه قول الشاعر:

لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هيْمانَ صادِيًا إليَّ حبِيبًـــــا، إنّها لحَبِيـــــبُ

فالشاهد في البيت هو قوله: (هيمان) و(صاديا) فهما حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء. وهذا ما أشار إليه الناظم في البيت السابق بقوله:" ولا أمنعه، فقد ورد"

ولا خلاف بين النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه، لأن الحرف الزائد كالساقط فلا يعتد به؛ فيصح أن نقول: (ما جاء من أحد راكبا) و(ما جاء راكبا من أحد)[49].

- أن تكون الحال محصورة بأداة من أدوات الحصر، نحو قوله تعالى: " وما نرسل المرسلين إلا مبشّرين ومُنذِرين".

- أن يكون صاحب الحال مجرورا بالإضافة، نحو: (يعجبني وقوف زيدٍ خطيبا). فلا يجوز تقديم الحال (خطيبا) على صاحبه المضاف(زيد)، لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه، كما لا يجوز تقديمها على المضاف.

وتتأخر الحال على صاحبها كذلك إذا كانت الحال جملة مقترنة بالواو، نحو: (جاء زيد والشمس طالعة) ولا يقال (جاء والشمس طالعة زيد). أما إذا كانت غير مقترنة بالواو فيجوز تأخيرها وتقديمها، نحو قولنا: (جاء زيد يحمل محفظته)و (جاء يحمل محفظته زيد).

تقديم الحال على ناصبها

يقول ابن مالك:

والحال إن يُنْصَبْ بفعلٍ صُرِّفَا أو صِفَةٍ أشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَـا

فجَائِزٌ تَقديمُه: كَـ "مُسرعـــًا ذَا راحِلُ، ومُخلِصًا زيدٌ دَعَا"

يبين ابن مالك أنه يجوز تقديم الحال على ناصبها / عاملها إن كان فعلا متصرفا، أو صفة[50] تشبه الفعل المتصرف[51]، فمثال تقديمها عن الفعل المتصرف (مخلصًا زيد دعا) فـ (دعا) فعل متصرف، وتقدمت عليه الحال، ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له: (مسرعًا ذا راحِلُ).

---

[49] - انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص. 582.

50 - المراد بها: ما تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبل التأنيث، والتثنية والجمع: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

51 - يرى محي الدين عبد الحميد أن هذا الحكم مطلق وليس بسديد، بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وذلك في أربعة مواضع: 1- أن يكون العامل مقترنا بلام الابتداء، نحو: إني لأزورك مبتهجا. 2- أن يقترن العامل بلام القسم، نحو: لأصبرن محتسبا.3- أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، نحو: إن عليك أن تنصح مخلصا.4- أن يكون العامل صلة لأل الموصولة، نحو: أنت المصلي فذا، وعلى المذاكر متفهما. (انظر وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص. 587.

فإذا كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه، فتقول مثلا:(ما أحسن زيد ضاحكا) و لا تقول: (ضاحكًا ما أحسن زيداً)، لأن فعل التعجب (ما أحسن) غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معمولِها. وكذلك إذا كان العامل في الحال صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعلِ التفضيل لم يجز تقديمُها عليه، وذلك لأنه لايثنى ، ولايجمع، ولايؤنث. فلا تقول: (زيدٌ ضاحكا أحسن من عمرو) بل يجب تأخير الحال، فتقول: (زيد أحسن من عمرو ضاحكا).

كما لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو: (تلك هند مجردةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأن زيداً راكباً أسدٌ، وزيد في الدار) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل هذه الأمثلة، فلا تقول: مجردةً تلك هندٌ) ولا (أميرا ليت زيدا أخوك) ونحوذلك.وهذا ما قصده ابن مالك بقوله:

وعاملٌ ضُمّنَ مَعْنَى الفعْلِ لَا حُروفَهُ مُؤخَّرًا لنْ يَعْمَــلَا

كـ" تِلك، ليْت، وكأنَّ" ونَدَرْ نحْوُ "سعيدٌ مستقِرًّا في هَجَرْ"

ذكر الحال وعاملها وحذفهما

الأصل في الحال ـ ككل فضلة ـ أنه يجوز ذكرها أو عدمه، فهي تذكر إذا تعلق بها غرض المتكلم، وتحذف إذا لم يتعلق بها الغرض. لكن يحدث أن يتعلق بها غرض المتكلم ثم تحذف لقرينة دالة عليها، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولا أغنى عن ذكره المقول، نحو قوله تعالى: " والملائكة يدخلون عليهم من كل باب، سلام عليكم". فالحال، هنا، محذوفة، وتقديرها هو:(يدخلون قائلين: سلام عليكم)، فالقرينة الدالة على ذلك هو قوله: سلام عليكم. ومن ذلك قوله تعالى: " وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت، ربنا تقبل منا". وتقدير الحال: (قائلَيْن: ربنا بقبل منا).

وقد يعرض للحال ما يمنع حذفها من ذلك:

ـ أن تكون جوابا لسؤال، نحو قولك (ماشياً) أو (راكباً) في جواب من سألك: كيف جئت؟ فعاملها حذف هنا جوازا.

ـ أن تكون سادة مسد خبر المبتدإ، نحو: (ضربي زيدا مسيئًا) أو (إنشادي القصيدة محفوظةً)، والأصل:(ضربي زيدا إذا كان مسيئا) أو (إنشادي القصيدة إذا كانتْ محفوظة).

ـ أن تكون نائبة عن فعلها المحذوف سماعا، نحو: (هنيئًا لك)، فمثل هذه الحال لم يسمع عاملها مذكورا، فهي تكون مغنية عن ذكره، وهذا معنى نائبة عن فعلها.

أما بالنسبة لحذف **عامل الحال** فيقول عنه ابن مالك:

والحالُ قد يحذفُ ما فيها عمِل وبعضُ ما يُحذفُ ذِكرُه حُظـِلْ

يحذف عامل الحال: جوازا، أو وجوبا.

ومثال ما حذف جوازا ـ وقد سبق ذكره أعلاه ـ أي أن تكون الحال جوابا لسؤالٍ. ومنه قوله تعالى:" أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه؟ بلى قادرين على أن نسوي بنانه" فالتقدير ـ والله أعلم ـ : بلى نجمعها قادرين.

أما ما حذف **عاملها وجوبا،** فنحو كقولك: (زيد أخوك عطوفا). فالحال هنا مؤكدة لمضمون الجملة، وهي حال ثابتة ـ كما يبق الذكر ـ وعاملها محذوف وجوبا. ومثله الحال النائبة عن الخبر ـ كما سبق الذكر أعلاه أيضا ـ نحو: (ضربي زيدا قائماً) وتقديره : (إذا كان قائما). وكذلك أن ينوب عن العامل الحال ـ كما سبق أعلاه ـ نحو قول كثير:

هنيئًا مريئًا غيرَ داءٍ مُخامِرٍ لِعَزَّةَ منْ أعْراضِنَا ما اسْتَحَلَّتِ.

أما قول ابن مالك: " وبعض ما يحذف ذكره حظل" فيعني به الناظم بعض ما يحذف من عاملِ الحال وجوبا مُنع ذكره، قولهم: (اشتريتُهُ بدرهمٍ فصاعدًا وتصدّقتُ بدينارٍ فسَافِلًا). فـ (صاعدا) و (سافلا) حالان، عاملهما محذوف وجوبا، وتقديرهما: فذهب الثمن فصاعداً، وذهب المُتَصَدّقُ به سافلاً).

انتهى بعون الله وتوفيقه.